



كوٌّماري عباد
داد كاير بالائي ثيتبيهادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السادس وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب التشيبيendi وعبد صالح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو السنن الملاوين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / نصیر خضری طرش .
المميز عليه - المدعي عليه - / رئيس مجلس محافظة كربلاء / إضافة لوظيفته .

الادعاء /

ادعى المدعي (المميز) أمام مجلس الانضباط العام انه كان عضواً في مجلس محافظة كربلاء للفترة من ٢٠٠٣/٦/٢٦ ولغاية ٢٠٠٤/٢/١٩ ٢٠٠٤/٢/١٩ وفي عام ٢٠١٠ اصدر مجلس النواب العراقي قراره المرقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنظمة بإيقاف رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي تضمن إحالة أعضاء مجالس المحافظات الذين لهم خدمة خطيرة أمدها ستة أشهر على التقاعد واته قدم طلباً إلى المدعي عليه /إضافة لوظيفته بخصوص شموله بالتقاعد الا أن المدعي عليه /إضافة لوظيفته رفض طلبه على الرغم من ان الدائرة القانونية لمجلس المحافظة رفعت مذكرة الى المدعي عليه /إضافة لوظيفته تفهمه فيها بأنه لا يمنع لديها من ترويج معاملته التقاعدية من الناحية القانونية . وقد أحال مجلس الانضباط العام الدعوى الى محكمة القضاء الإداري حسب الاختصاص النوعي . تقدم المدعي لدى المدعي عليه بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ وسجل بعده واردة ٣٩٤٢ في ٢٠١٠/٩/٢٨ ولم يبيت بالظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ وبعد اضماره (٤٥/١١/٢٠١١) الحكم برد دعوى المدعي ذلك ان المدعي عجز عن إثبات دعواه . طعن المميز (المدعي) بالحكم أمام المحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

كوٌّماوى عيراٰق
داد كاير بالائي نيتتيهادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠١١/٨٦/اتحادية/تمييز/٢٠١١

الاتحادية العليا بالاحتفة التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٧/١١ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

القرار

لدى التحقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً، ولدي عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون ذلك أن المدعي (المميز) عجز عن إثبات كونه عضواً في مجلس محافظة كربلاء للمرة من ٢٠٠٣/٦/٢٦ ولغاية ٢٠٠٤/٢/١٩ بموجب مستندات رسمية معترضة كأمر التعيين وال المباشرة في المجلس وقوائم الرواتب والكافات المتصروفة لأعضاء المجلس أو التقارير التي رفعها عضو المجلس . ولا يكفي حصول المدعي على هوية كونه عضواً في المجلس . أما الاعتراضات التمييزية فلا أساس لها من القانون وعليه قرار تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٠/١٨ .

الرئيس
مذحت محمود

علياء حسين